

د. رغيد كاظم الصلح

## الانتقال إلى الديمقراطية: تجربة سويسرا وتجربة لبنان في

لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟

دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى

٥ مارس / آذار ٢٠٠٨

## في مفهوم الديمقراطية

تشمل الشروط والمؤشرات التي يستخدمها المعنيون بالتطور الديمقراطي في العالم من أجل الحكم على التجارب الديمقراطية في العالم مساحة واسعة من الموضوعات ومن المعايير. من أهم تلك الشروط والمؤشرات قيام الأحزاب السياسية التي تعبر عن تنوع المصالح والمعتقدات لدى الشعب. وحيث إن حكم الشعب على الطريقة الأثينية لم يعد ممكناً في الدولة القومية الحديثة التي تضم الملايين من البشر فقد اعتبر إن تولي الحزب الذي يفوز بأكثرية الأصوات من الناخبين يحقق حكم الشعب.

هذه المفاهيم باتت موضع مراجعة متزايدة منذ ستينيات القرن العشرين بغرض تطويرها. ولعل العامل الأهم في إطلاق هذه المراجعة هو انحسار عصر الإمبريالية والكولونيالية في تلك المرحلة وتحرر العديد من دول العالم الثالث ذات المجتمعات التعددية من هيمنة الدول الأجنبية.

## الديمقراطية التوافقية

ولقد تبلورت في نهاية الستينيات مدرسة جديدة حملت معها مقاربة مختلفة إلى شتى قضايا الديمقراطية ومنها قضية الانتقال من نظم الاستبداد إلى النظم الديمقراطية. وانطلقت هذه المدرسة التي باتت تعرف بمدرسة الديمقراطية التوافقية من التمييز بين النظام الديمقراطي الأكثرية أو التنافسي المطبق في الدول التي تتوفر فيها درجة عالية من التجانس المجتمعي، من جهة، وبين النظام الديمقراطي في دول التعددية المجتمعية، من جهة أخرى.

واعتبر التوافقيون الديمقراطيون إن تطبيق النظام الأغلبية على المجتمعات التعددية لن يؤدي، في أكثر الحالات، إلى قيام ديمقراطية الأكثرية بل إلى قيام نظام ديكتاتورية الأكثرية. ويرجع الديمقراطيون التوافقيون هذا الرأي إلى طبيعة آليات اختيار الحكومات في النظم الديمقراطية. فالانتخابات العامة التي تجري في النظم الديمقراطية لاختيار ممثلي الشعب تبنى على أساس أنه هناك كم كبير من المواطنين لا يقرر موقفه سلفاً وبالاحتكام إلى ما يسمى بـ "الولاءات الأولية" تجاه الأحزاب والأشخاص الذين يشتركون في الانتخابات. وإن هذا الكم المرجح غالباً يقرر موقفه في ضوء المفاضلة بين الأحزاب والشخصيات المتنافسة. هذا الحال يفسر تحول أكثرية المواطنين من تأييد حزب إلى تأييد منافسه الانتخابي إذ ما تبين أن قررت

أكثرية الناخبين إن أداء الأول لم يكن موفقا خلال الدورة الانتخابية المنصرم. وهذا ما يفسر أيضا عملية تداول السلطة في النظم الديمقراطية. بالمقارنة، وحيث أن الانقسامات المجتمعية (الاثنية، الدينية الخ...) في المجتمعات التعددية هي مستحكمة وثابتة ثبات "الولاءات الأولية"، فإن الفئات المجتمعية تدخل الانتخابات وهي مقررة سلفاً تأييد الأحزاب والمرشحين المعبرين عن مصالحها وتطلعاتها. وهذا يعني إن نتائج الانتخابات سوف تكون محكومة مسبقا بنسبة ما تملكه هذه الفئة أو تلك من الأصوات، وأن الفئة الأكبر عددا سوف تتمكن من البقاء، في ظل النظام الأكثرية، إلى الأبد.

أما الفئة الأقل عددا فإنها سوف تعاني من إقصاء مزمن وامتداد. هذا الواقع يناقض مقولة حكم الشعب، ويهدد استقرار النظام الديمقراطي والوحدة الوطنية والترايبية للدولة.

### خصائص ومؤشرات الديمقراطية التوافقية

واعتبر الديمقراطيون التوافقيون إن الانتقال إلى الديمقراطية في المجتمعات التعددية له خصوصيته بما في ذلك المؤشرات العينية التي يمكن من خلالها مراقبة مدى جدية التحول الديمقراطي في هذه المجتمعات. على هذا الصعيد ركز الديمقراطيون التوافقيون على الخصائص التالية التي تصلح كمؤشرات على مدى التطور الذي يحرزه المجتمع في المجال الديمقراطي.

١ - الائتلاف الكبير: ويجمع هذا الائتلاف ممثلي الفئات الرئيسية التي يتكون منها المجتمع. والحافز إلى تحقيق هذا الائتلاف هو الوصول إلى حكم الشعب وتجنب إقصاء أية قوة رئيسية في البلاد عن الحكم.

٢ - الاستقلال، أي استقلال الفئات التي يتكون منها المجتمع عن بعضها البعض بحيث يمكن إن تعبر عن مصالحها وأمانيتها بدون تزييف لإرادتها، أو ضغط عليها حتى تماشي الأكثرية.

٣ - النسبية، وهي التي تسمح لأكثر عدد من المواطنين بإشراك ممثلهم في المؤسسات النيابية، وذلك خلافا للنظام الأكثرية الذي يحصل فيه الفائز بأكثرية الأصوات من المقترعين بكافة الأصوات.

٤ - الفيتو، الذي يسمح للأقلية بنقض القرارات والمشاريع خاصة تلك التي تُشعر الأقلية أنها تضر بجوهر مصالحها وحقوقها.

## العوامل المساعدة في قيام نظام الديمقراطية التوافقية

وحتى يتم انتقال النظم السياسية في المجتمعات التعددية إلى النظم الديمقراطية التي تتوفر فيها مثل هذه الخصائص والمؤشرات على اجتيازها مرحلة الانتقال، فإنه لا بد من عوامل ودوافع تضعها على طريق الانتقال، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ما هو موضوعي منها وما هو ذاتي.

أما الموضوعي فهنا أيضا يركز التوافقيون على العناصر الخمسة الرئيسية التالية:

- (١) حجم الدولة الذي يفضل أن يكون صغيراً من حيث المساحة وعدد السكان،
- (٢) وجود التحدي الخارجي الذي يحفز التضامن الوطني بين فصائل النخبة السياسية.
- (٣) ميزان قوى مناسب بين فئات المجتمع بحيث لا تظن فئة منها أنها قادرة على الهيمنة على الفئات الأخرى.
- (٤) العدد المناسب للفئات المجتمعية بحيث لا تقل عن الثلاثة ولا تزيد عن الخمسة
- (٥) التباينات الواضحة بين الفئات المجتمعية، وذلك بما يمكنها من بلورة مشاغلها ومطالبها واختيار ممثليها بدون التباس.

على صعيد الشروط الذاتية للانتقال إلى الديمقراطية، فإن الديمقراطيين التوافقيين يركزون تركيزاً كبيراً على دور النخبة السياسية وعلى الهندسة السياسية التي تضطلع بها في تحقيق الانتقال المنشود.

من بين الدول التي كانت موضع أبحاث ودروس مقارنة، حظيت سويسرا ولبنان بجهود مستمرة وبمقارنات متكررة. ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير لكي يكتشف الفرق بين التقدم الكبير الذي أحرزته سويسرا في ترسيخ نظامها الديمقراطي والارتقاء به بحيث بات يمثل نموذجاً عالمياً لأية دولة ديمقراطية، وبين التعثر الذي أصاب النظام الديمقراطي في لبناني. ولكن يبقى هناك أوجه كثيرة للمقارنة بين البلدين خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النمذجة التي أدخلها الديمقراطيون التوافقيون على الدول الديمقراطية في العالم. ويمكن تبين هذه الأوجه فيما نقيم الانتقال إلى الديمقراطية في البلدين والعوامل التي هيأت وساعدت على هذا الانتقال على أن نركز ذلك على حدثين هما إعلان الدستور الفدرالي في سويسرا عام ١٨٤٨، وإعلان استقلال لبنان على أساس الميثاق الوطني عام ١٩٤٣. ويولي عدد كبير من المؤرخين وعلماء السياسة هذين الحدثين اهتماماً كبيراً خاصة بسبب تداخل العوامل الوطنية والاجتماعية والسياسية

المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في تاريخ كل من سويسرا ولبنان، حيث أثر هذا التداخل تأثيراً كبيراً على التطور الديمقراطي فيهما.

## التطور التاريخي للبلدين

لم يأت التطور الديمقراطي في البلدين، وخاصة في سويسرا، بصورة مفاجئة وإنما على نحو متدرج. حيث كان للعوامل المساعدة، التي أشرنا إليها أعلاه، دوراً مهماً في إنجاب الحدثين الديمقراطيين في البلدين. فعلى صعيد العوامل المساعدة الموضوعية، نجد أن كلا البلدين هما من الدول الصغيرة بالمعايير الدولية والاقليمية التي ينتميان إليها. فعدد سكان سويسرا اليوم لا يزيد عن سبعة ملايين ونصف نسمة، ومساحتها لا تتجاوز الستة عشر لفاً ميلاً مربعاً. أما لبنان فهو الأصغر من حيث عدد السكان (حوالي أربعة ملايين) والمساحة (٦ آلاف ميل) بين دول أنظمة الديمقراطية التوافقية. ومن المفروض أن هذا العامل، كما ذكرنا أعلاه، يسهل على إقامة علاقات وثيقة بين أطراف النخبة السياسية في البلاد ومن ثم يلعب دوراً في اتفاقها على آليات التعاون الديمقراطي.

العامل الأهم في التكوين الطبيعي لسويسرا ولبنان، هو أن طبيعتهما الجبلية جعلتهما ملجأ، في مراحل تاريخية مختلفة، للفرارين من الاضطهاد والاستبداد السياسي والديني الذين كانت لهم مصلحة في حماية الحريات والتسامح العقيدي. ولقد كان من الذين التجأوا الى سويسرا عديدون من العرب الأندلسيون إبان محاكم التفتيش فاحتموا في جبالها الحصينة من الاضطهاد. كما أن وقوع البلدين على مفاصل جغرافية مهمة ومعابر تجارية في وسط أوروبا وشرق المتوسط ساعدهما على الازدهار الاقتصادي وعلى قيام بورجوازية تجارية لعبت دوراً مهماً في دعم التطورات المفضية الى قيام نظام ديمقراطي (Seton - Watson, 1977: P. 76).

ولقد حرمت الطبيعة سويسرا ولبنان من الأنهر الكبرى التي نبتت على ضفافها الحضارات التاريخية الثروات الطبيعية التي وفرت للعديد من المجتمعات، الرفاهية، ولكن كان لهذا الحرمان جوانبه الايجابية، إذ أبعدت عنهما احتمالات التحول الى دول ريعية أو مجتمعات هيدروليكية تعتمد اعتماداً كلياً على السلطة المركزية، وحفزت الأفراد على تدبير شئون معيشتهم وهو ما ساعد أيضاً على نشوء بورجوازية محلية في البلدين مهتدة على المدى الطويل

إلى قيام النظام الديمقراطي فيها. واذ يتحدث البعض عن الحتمية التاريخية التي تأتي بالتطور السياسي، فان بعض الذين كتبوا عن تاريخ سويسرا تحديداً، وكتبوا عن خصائصها الجغرافية والطوبوغرافية، يجدون في هذه الخصائص شيئاً من الحتمية الجغرافية التي ساعدت على قيام نظام ديمقراطي فيها، وهو ما يمكن قوله، استطراداً، أيضاً عن لبنان.

العامل الآخر المساعد على الانتقال الى النظام الديمقراطي التوافقي في كلا البلدين كان التوازن النسبي بين الفئات المجتمعية فيهما والظروف التي ساعدت كل من هذه الفئات على التعبير عن نفسها وعلى صياغة مطالبها وحاجاتها بمقدار واسع من الحرية. مقومات البلدين والتوازن الفئوي بين مكوناتهما المجتمعية جعلت من الصعب على فئة من هذه الفئات ان تسحق الفئات الاخرى كما حصل في بعض المجتمعات والدول الاوروبية والمشرقية. والتوازن الذي نتحدث عنه هنا لا يعني التوازن بمعناه الديمغرافي الضيق ولكن بمعانيه الأوسع التي تشمل القدرات الاقتصادية والميزات الاستراتيجية المختلفة التي تمتلكها هذه الفئات المختلفة مما جعل القضاء على أي منها مرّاً اصعباً إن لم يكن مستحيلاً.

لقد تكونت سويسرا قبيل عام ١٨٤٨ من أقلية كاثوليكية وأكثريّة بروتستانتية. وقد تمايزت الفئات السويسرية عن بعضها البعض بالتباينات الواضحة. فأغلب الأكتريّة البروتستانتية ظهرت الليبرالية وكانت ولا تزال تنطق بالألمانية ويغلب عليها الطابع المدني من حيث الإقامة والسكن والعمل في الصناعة والتجارة ومن حيث المهنة. أما الكاثوليك فغلب عليهم الطابع الريفي والمحافظ دينياً وسياسياً واجتماعياً ويعمل أكثرهم في الزراعة وينطقون بالفرنسية أو الإيطالية. الى جانب هذه الفئات وجدت فئة قليلة تنطق بالرومانشية وهي من بقايا اللغة اللاتينية القديمة (Seton - Watson, 1977: P. 75).

تمرس أبناء هذه الفئات المجتمعية من سكان الجبال السويسرية الحصينة بالسلاح، وعملوا لعقود كثيرة من الزمن كمرتزقة واشتهروا ببأسهم العسكري ، وهذا ما ساعدهم على الحفاظ على استقلاليتهم كشعب وجماعات وأفراد، ومن ثم كان من الصعب القضاء عليهم وإرضاخهم بالقوة كما حصل لبعض الفئات المجتمعية في مجتمعات أوروبية اخرى. وكرر تاريخ سويسرا هذا التميز كما حدث في معركة مورغارتن الشهيرة عام ١٣١٥ حيث ألحق عدد قليل من السويسريين، لم يتجاوز ٥٠ مقاتلاً ، هزيمة تاريخية بقوات نمساوية غازية بلغ تعدادها

حوالي ١٥ ألف جنديًا فتمكنوا بذلك من حماية استقلالهم ونظامهم السياسي الذي كان أقرب الى النموذج الديمقراطي من امبراطورية هابسبورغ النمساوية.

هذا عن سويسرا، أما لبنان فتركيبه المجتمعي معروف وقد استقر على حاله الراهن بعد إعلانه كدولة، لبنان الكبير، عام ١٩٢٠. ولا ريب أنه منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٤٣ طرأت عليه متغيرات كثيرة إلاها لم تبدل تبديلاً رئيسياً في تركيبه المجتمعي.

تلك هي أبرز العوامل الموضوعية التي ساهمت في تكييف مصير التحول الديمقراطي في سويسرا ولبنان، أما العامل الخارجي وخصائص النظام الديمقراطي التوافقي والمؤشرات التي يمكن رصد التطور الذي طرأ عليه وواقعه الراهن في البلدين، فهذا ما يمكن اكتشافه بدقة أكبر عبر تتبع التطورات التي أدت الى اللحظتين الحاسمتين في تاريخ تطور نظام الديمقراطية التوافقية فيهما.

## التجربة السويسرية

إن تاريخ السويسريين مع التطور الديمقراطي هو تاريخ طويل ومركب، كما أشرنا أعلاه، ولقد انطوى على صراع بين السويسريين، من جهة، والقوى الخارجية وخاصة الامبراطورية النمساوية التي حاولت الهيمنة على سويسرا، من جهة أخرى. وكذلك على صراع بين ارستقراطيي المدن والريف ضد البورجوازية ومن بعدها الطبقة العاملة الصاعدة، وصراع بين الكونفدراليين الارستقراطيين والمحافظين، من جهة، والفدراليين، من جهة أخرى. وهذه الصراعات على حدتها، لم تذهب بالتوازن النسبي المساعد على التطور الديمقراطي، ووصلت إلى مراحل حاسمة في مطلع القرن التاسع عشر. ويمكن تقسيم المراحل التي سبقت صدور دستور ١٨٤٨ وقيام الدولة السويسرية الحديثة إلى مرحلتين رئيسيتين شكلتا بمجملهما مسيرة الانتقال إلى الديمقراطية التوافقية التي استمرت حتى أيامنا هذه:

### الأولى: هي المرحلة التي شهدت قيام جمهورية هيلفيتيا

ففي مطلع ذلك القرن احتلت القوات الفرنسية الأراضي السويسرية، وأعلنت فرنسا بزعامه نابليون بونابرت قيام دولة سويسرا الموحدة وأطلقت عليها اسم الجمهورية الهلفيتية. التي

لقيت تجاوبًا لدى فريق من السويسريين. وقد تجمع بعض هؤلاء، قبل الاحتلال الفرنسي لسويسرا في جمعية دعيت بـ'الجمعية الهيلفيتية'. وأصدرت الجمهورية الجديدة دستورًا حمل بصمات فرنسا البونابرتية. فالدستور رسخ مركزية الدولة على حساب النزعتين الكونفدرالية والفرالية المنتشرتين بين السويسريين. تجلت المركزية في إعطاء الدولة السويسرية بصورة حصرية صلاحية منح السويسريين الحق في المواطنة بعد أن كانت هذه من صلاحية الكانتونات وحدها، كما تجلت أيضا في توحيد العملة والمقاييس والمكاييل.

وبدلاً من الدايت أي المجلس التشريعي الكونفدرالي الذي كان يجتمع مرة واحدة خلال السنة والذي كان ضعيف الصلاحيات، استحدث الدستور الهلپيتي سلطة تشريعية مركزية منتخبة من قبل المواطنين. وتكون المجلس النيابي "الكبير" المستحدث من غرفتين تمثل فيهما الكانتونات بصورة متساوية. وأكد الدستور الجديد على المساواة بين المواطنين مما أدى إلى تفويض الكثير من الامتيازات التي تمتع بها الارستقراطيون ورجال الدين. إلا أن المساواة لم تشمل المرأة التي لبثت محرومة من حق الاقتراع حتى السبعينيات من القرن الفائت. وأقر الدستور الهيلپيتي مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث. كذلك أكد على حقوق السويسريين الديمقراطية مثل التعبير عن الرأي والاجتماع واختيار ممثليهم في المجلس الكبير بحرية كاملة.

لقيت المبادئ الدستورية الجديدة والإجراءات التي طبقتها الحكومة الهلپيتية تجاوبًا لدى البعض من السويسريين. فقيام الدولة المركزية أفاد في سويسرا، مثله مثل قيام الدول المركزية في بقية المناطق الأوروبية أفاد الطبقة البرجوازية بشقيها الصناعي والتجاري ونشط الاقتصاد. وأحد من سلطات رجال الدين وخاصة الكنيسة الكاثوليكية ارضى السويسريين العلمانيين المتأثرين بأفكار التنوير. والتأكيد على مبادئ الحرية والمساواة والإخاء استجاب لمطالب العديدين من السويسريين الذين تأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية. إلا أن السويسريين، أو الأكثرية الكبيرة من بينهم، ما لبثوا أن انقلبوا على هذه الجمهورية مدفوعين بعوامل متعددة كان في طبيعتها ما يلي:

١ - إن الديمقراطية كانت مفروضة من فوق (history - switzerland.)

٢ - إن الديمقراطية كانت مفروضة من قوة أجنبية ومحتملة وكثيرا ما تصرفت على نحو يذكر السويسريين بهذه الحقيقة أكثر مما ذكرهم بمبادئ الثورة الفرنسية.

هذه العوامل أدت إلى تجدد الحروب والانتفاضات المسلحة والاقْتتال الذي اتخذ طابعاً مركباً أيضاً ، حيث إنه كان أحياناً بين السويسريين أنفسهم، أي بين المحافظين والليبراليين، وفي أحيان أخرى بين السويسريين والفرنسيين. ورغبة في إيجاد حل للمعضلة السويسرية، قام نابليون بالتوسط والتحكيم بين الأطراف السويسرية المتصارعة بحيث تم الوصول إلى دستور جديد أعاد سويسرا إلى كانت عليه قبل قيام الدولة الهيلفيتية، بيد أنه لم يغير كثيراً من العلاقة مع فرنسا. وعندما هزم نابليون بونابرت وأعاد الزعماء الأوروبيون المنتصرون في إطار مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ رسم الخريطة الأوروبية، فكان من بين ما قرروه إحياء الكونفدرالية السويسرية والعديد من الخطوات والتغييرات التي تمت في إطارها.

### الثانية: مرحلة العودة إلى الفدرالية السويسرية وإعلان الدستور

اعتبر المحافظون السويسريون العودة عن جمهورية هلفيتا فرصة للعودة إلى نظام الامتيازات الاجتماعية التي سبقتها، وإلى سحب العديد من الحقوق الديمقراطية التي نالها السويسريون من التداول مما أدى إلى التباعد، في منتصف القرن التاسع عشر بين السويسريين المحافظين، من جهة، والعلمانيين والإصلاحيين، من جهة أخرى.

وبلغ التباعد حد الاجتاء إلى حرب بين فريقي الصراع السويسري لم تدم أكثر من شهر واحد وسقط فيها أقل من مئة قتيل أكثرهم كان غير مقصوداً مما دعا بعض المؤرخين إلى وصفها بالحرب المدنية جداً *Very civil war*! إلا أن هذه الحرب على قصر مدتها وقلة ضحاياها، تركت آثاراً بعيدة المدى في سويسرا بحيث انه يمكن القول أنها ختمت مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ومهدت للمرحلة التالية أي مرحلة توطيد النظام الديمقراطي. كان المدخل الرئيسي والأبرز لهذا التحول هو الصدمة الإيجابية التي أوقعتها الحرب بكافة السويسريين. فرغم أن الإصلاحيين والليبراليين والبروتستانت الذين قاد قواتهم الجنرال دوفور سجلوا انتصاراً حاسماً على المحافظين والكاثوليك، إلا أن جميع الفرقاء أدركوا إن موازين القوى بينهم وأوضاع بلادهم لن تسمح لأي فريق بتسجيل نصر حاسم على الفريق الآخر (history - switzerland). كذلك ازداد وعي أطراف النخبة السياسية السويسرية إلى ضرورات التفاهم من أجل الحفاظ على مصالح بلادهم الصغيرة الحجم والعدد في خضم الصراعات بين الإمبراطوريات الكبرى التي كانت تطمح إلى السيطرة على القارة الأوروبية.

هذا الوعي المستجد أفضى بدوره إلى وضع حد نهائي لمرحلة الحروب والاقترانات بين السويسريين، ولم يعد أحد يفكر من القوى السويسرية الفاعلة باعتماد العنف أسلوبًا للتغيير، بل انصرفت هذه القوى إلى استخدام الآليات والوسائل والمبادئ الديمقراطية كمر إلى التغيير والإصلاح. واقترن التصميم على اعتماد الوسائل الديمقراطية بإصدار دستور عام ١٨٤٨. ولم يختلف هذا الدستور اختلافًا كليًا عن دستور الجمهورية الهلفيتية من حيث تأكيده على الطابع الديمقراطي للنظام السياسي السويسري، ولكنه اختلف عنه من حيث إنه جاء أقرب إلى نموذجي الديمقراطية التوافقية والمباشرة منه إلى الديمقراطية التنافسية والتمثيلية بالمقارنة مع النظام السياسي الذي استحدثه دستور الجمهورية الهلفيتية.

تجلى هذا التحول أولاً في اعتماد الدستور الجديد وبصورة نهائية الصيغة الفيدرالية. وهذه الصيغة كانت بمثابة الحل الوسط بين النزعة المركزية التي حظيت بتأييد الإصلاحيين والراديكاليين والبروتستانت، وبين النزعة الكونفدرالية التي كانت منتشرة بين المحافظين والكاثوليك. كذلك تجلى التحول صوب الديمقراطية التوافقية في تركيب السلطة الفدرالية السويسرية، وهي أعلى سلطة تنفيذية في البلاد. فهي تتكون من سبعة أعضاء يتخذون قراراتهم بالإجماع. ويجري انتخاب هؤلاء من قبل البرلمان السويسري وليس من قبل الشعب مباشرة. ووفقا لاتفاق ضمني بين الفئات الرئيسية السويسرية دعي بالصيغة السحرية، فإنه من الضروري أن يكون بين أعضاء المجلس ممثلاً واحداً عن كل من السويسريين الفرنسيين والألمان، وكذلك عن أكبر ثلاثة كانتونات وهي زوريخ وبرن وفود. وليس من الجائز أن يكون لأي من هذه الكانتونات أكثر من ممثل واحد في المجلس التنفيذي. أما رئيس المجلس فإنه ينتخب بصورة دورية كل عام. إضافة إلى هذه المبادئ التوافقية فقد اشتمل دستور ١٨٤٨ على صواب استخدام الاستفتاء على القوانين. وسمح للمواطنين بحق إلزام الحكومة السويسرية بإجراء استفتاء على أي قانون يعارضونه أو يجدونه مخالفاً للدستور ولمصالحهم وقناعاتهم.

هذه المبادئ التي تم التفاهم عليها بين الإصلاحيين والمحافظين من السويسريين لم ترق لقادة الأنظمة المحافظة في فرنسا والنمسا وروسيا، فهددوا السويسريين بالحرب إن هم أقدموا على تغيير دستورهم بصورة أحادية، إلا أنهم، ولحسن طالع السويسريين لم يتمكنوا من تنفيذ تلك التهديدات بسبب انشغالهم بمواجهة الانتفاضات والحركات الثورية التي انتشرت في القارة الأوروبية خلال تلك المرحلة. هذه التهديدات عمقت شعور السويسريين بأهمية الائتلاف الوطني كسبيل ضروري من أجل صيانة نظامهم الديمقراطي وحماية حقوقهم السياسية، ورسخت

التزامهم بالحياد بين المعسكرات المتصارعة مما ساعد على توفير مرور آمن لهم من مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية إلى مرحلة توطيدها. فهل كان حظ اللبنانيين بعد قرن من الزمن حسناً كما كان حظ السويسريين؟

## التجربة اللبنانية

كما أعلنت فرنسا الجمهورية الهلنيتية في سويسرا فإنها أعلنت أيضاً قيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. وكما جاء هذا الإعلان مثلاً لإعلان الدولة الهلنيتية، يستجيب لرغبة فريق من سكان الدولة الجديدة ومتعارضا مع رغبة فريق منهم، فله جاء مليباً لرغبات فريق من سكان الدولة اللبنانية الناشئة ومنافيا لمطالب فريق آخر منهم. فلبنان مثل سويسرا ضم فئات متنوعة دينياً وعقائدياً واجتماعياً. وهذه الفئات كانت تختلف بحسب هويتها الوطنية بحيث انقسم اللبنانيون إلى فريقين رئيسيين واحد يعتبر نفسه لبنانياً فحسب، وآخر يعتبر نفسه عربياً، أما الموقف من الديمقراطية فقد اتصل اتصالاً مباشراً بمسألة الهوية الوطنية، وتطور هذا الموقف قبل إن يصل إلى المفصل الحاسم في تاريخ إلى النظام الديمقراطي عبر مرحلتين هامتين وعدد من المحطات الفرعية.

المرحلة الأولى كانت المرحلة العثمانية حيث بدأت خلالها حركة نشيطة للمطالبة بالحريات السياسية وبالمساواة بين مواطني الدولة العثمانية وخاصة في المدن اللبنانية. المرحلة الثانية مرحلة الانتداب الفرنسي، حيث تشكلت الدولة اللبنانية عام ١٩٢٠ من سلطة مركزية تجسدت، أساساً في المفوض السامي الفرنسي الذي كان يقبض على كافة السلطات ويدير الشؤون عبر "...سلسلة لا نهاية لها من القرارات"، يتبعه حاكماً فرنسياً وموظفين لبنانيين يعملون تحت الرقابة المشددة للمستشارين الفرنسيين، هذا بالإضافة إلى لجنة إدارية مكونة من لبنانيين يجري اختيارهم على أساس أنهم يمثلون الطوائف اللبنانية الرئيسية ولكن دون أن تكون لهذه اللجنة صفة تقريرية جدية. (رباط، ٢٠٠٢: ص. ٥٧٨).

كان النظام السياسي الذي فرضه الانتداب، منذ البداية وحتى نهايته عام ١٩٤٣، تجلياً لنموذج الدولة الأوتوقراطية التي يصفها جوائز لينز بأنها تلك التي تتوفر فيها "... تعددية محدودة ولكن غير مسؤولة، تسودها عقليات ضيقة وفي نفس الوقت الذي تفتقر فيه إلى العقائد المتطورة. قادتها ونخبها الحاكمة الصغيرة يمارسون سلطة مطلقة ينقصها التحديد" (Linz, 1996: p. 38). ولئن وجد بعض السويسريين شيئاً من هذا النموذج الأوتوقراطي في دولة

هلفيتيا، فانه من المؤكد أن دولة الانتداب الفرنسي كانت أكثر أوتوقراطية في لبنان، الدولة المشرقية والعربية، مما كانت عليه الدولة الهيلفيتية في سويسرا، الدولة الأوروبية التي بنيت على النسق البواباتي الفرنسي.

وفيما أيد بعض اللبنانيين بعض الوقت تلك الدولة الجديدة، فإنها جوبهت بمعارضة قوية في لبنان وسوريا مما جعل سلطات الانتداب تصدر دستورا أعلنت بموجبه الجمهورية اللبنانية ذات النظام الديمقراطي البرلماني. وقد نص الدستور الصادر عام ١٩٢٦ على المساواة بين اللبنانيين، وضمن حرية الاعتقاد والتعليم والتعبير عن الرأي والاجتماع. كذلك نص على الفصل بين السلطات وعلى قيام سلطة تشريعية منتخبة مكونة من مجلسي شيوخ ونواب. وتضمن الدستور نصوصاً أخرى بغرض تكريس لبنان كدولة ديمقراطية برلمانية. كذلك تضمن الدستور اللبناني المادتين ٩٥ و ٩٦ اللتين نصتا على أن تراعى بصورة مؤقتة، حقوق الطوائف التي يتكون منها لبنان في إسناد المناصب الحكومية إلى اللبنانيين (زين، ١٩٩٠: ص ٩٥).

وكان صدور الدستور محطة على طريق التطور الديمقراطي، ولكنه لم يكن محطة هامة. فالدستور سمح لسلطات الانتداب أن تختار نصف أعضاء مجلس الشيوخ وثلاث أعضاء مجلس النواب. واتبعت السلطات سياسة إقصائية صارمة تجاه ذلك الفريق الواسع من اللبنانيين الذي أيد فكرة الوحدة العربية. ودأب الفرنسيون على التدخل في سائر مراحل الانتخاب ومستوياتها وذلك لضمان وصول النواب المؤيدين لها إلى المجلس النيابي، وإلى المقاعد الوزارية وصولاً إلى الرئاسات الثلاث (EI - Solh, 2004: pp. 74 - 80).

هذه السياسة التي اتبعتها سلطات الانتداب، سمحت لها بهندسة الأوضاع السياسية في لبنان حتى بدأت تطرأ متغيرات هامة على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية أدت إلى تفعيل تلك العوامل التي اعتبرها التوافقيون مساعدة على قيام نظام ديمقراطي توافقي في المجتمعات التعددية.

فقبل أن تتكشف ثغرات النظام الانتدابي، لبث الفريق المؤيد له يعتقد أنه قادر على بلوغ غايته، أي قيام دولة لبنانية مستقلة، بيد أن تياراً مهماً داخل هذا الفريق توصل إلى الاعتقاد أن هذا الأمر لم يكن متيسراً في ظل النظام الانتدابي خاصة في ظل أوضاع دولية متغيرة والتحديات التي بدأ الفرنسيون يعانون منها في الساحة الأوروبية وصولاً إلى وقوع فرنسا في

قبضة الاحتلال الألماني. وما لبثت هذه الأوضاع المتغيرة أن انتقلت إلى المشرق العربي نفسه، خاصة بعد أن دخلت القوات البريطانية سوريا ولبنان، وحاجة الحلفاء الماسة والمتفاقمة إلى استرضاء العرب حيث أن قسمًا واسعًا من الحرب دار في المنطقة العربية.

كذلك شعر قادة هذا التيار أن موازين القوى الداخلية والإقليمية لن تسمح للانتداب ومؤيديه بالاستمرار في إتباع السياسة الاقصائية ضد الفريق المعارض للانتداب. في نفس الوقت تحول تيار مهم من العربيين اللبنانيين عن نظرتهم المعارضة للدولة اللبنانية وعن مطالبتهم الحكومة الفرنسية نفسها بتبديل الواقع الجيوسياسي في علاقة لبنان وسوريا. وحيث اقتنع قادة هذا التيار بأن قسمًا وازدًا من اللبنانيين يؤيد استقلال لبنان وأنه لا يمكن تجاهل هذا الفريق، فقد اتجه هذا التيار من العربيين إلى الانفتاح على الوطنيين اللبنانيين وإلى بناء تحالفات معهم، دون أن يشعر أنه مضطر إلى التخلي عن أهدافه بعيدة المدى.

في ظل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية نشأ في لبنان ائتلاف كبير من النوع الذي يتحدث عنه الديمقراطيون التوافقيون كشرط رئيسي للانتقال إلى الديمقراطية. ولقد ضم ذلك الائتلاف فريقًا كبيرًا من القوميين اللبنانيين من جهة، والعربيين اللبنانيين، من جهة أخرى. وتأسس هذا الائتلاف على تفاهم بين الجانبين دعي بالميثاق الوطني اللبناني الذي كان مثل 'الصيغة السحرية' السويسرية لم يكن مكتوبًا بل صيغة ضمنية. الجانب الأبرز في الميثاق تضمن أربعة نقاط رئيسية:

الأولى، إنهاء السياسة الاقصائية الموجهة ضد العربيين اللبنانيين الذين كانوا يمثلون نصف سكان لبنان على الأقل وضد ممثلهم الحقيقيين.

الثانية، قبول العربيين النهائي بمشروعية الدولة اللبنانية بحدودها القائمة آنذاك على ألا يحرم هؤلاء من حقهم في العمل من أجل تحقيق أهدافهم عبر الأوطان الشرعية والدستورية.

الثالثة، هي الإقرار بأن لبنان بلد ذو وجه عربي.

الرابعة، هي العمل على إنهاء الانتداب الفرنسي وكافة مندرجاته وعلى الابتعاد عن إعطاء أية دولة أجنبية مركز ممتاز في لبنان خاصة إذا كان من نتائج هذا الترتيب تهديد استقلال لبنان والدول العربية.

ما عدا ذلك فإن الميثاق الوطني الذي تم التفاهم عليه لم يبدل شيئاً من المبادئ والمواد المتعلقة بالحقوق الديمقراطية للبنانيين التي تضمنها الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، كما أنه لم ينقض المبدأ الذي اعتمده ذلك الدستور تجاه المراعاة المؤقتة لمسألة التمثيل العادل للفئات اللبنانية في تشكيل الحكومات.

خاض الائتلاف الكبير المستند إلى صيغة الميثاق الوطني انتخابات نيابية تميزت بانحسار كبير في قدرة السلطات الفرنسية على التدخل وعلى فرض نتائجها سلفاً كما كانت تفعل من قبل. وجاء المجلس النيابي بأكثرية نيابية موالية للائتلاف خاصة بعد أن انتزع من يد الفرنسيين ومن يد السلطات التي كانت تظاهرواهم حق تعيين ثلث أعضاء المجلس. وتبع ذلك سلسلة من النتائج والمتغيرات اللبنانية كان من أهمها حصول لبنان على استقلاله. وفتح الاستقلال الطريق أمام ولوج مرحلة جديدة في تاريخ التطور الديمقراطي في لبنان أي مرحلة توطيد الديمقراطية وترسيخها، فهل مشى اللبنانيون على هذا الطريق كما فعل السويسريون من قبل بعد أن أقروا دستور عام ١٨٤٨؟ لم يتمكن لبنان من ارتياد مرحلة التوطيد والترسيخ بنجاح كما فعل السويسريون، ولكن ما يحسب له هو أنه حافظ على نظامه الديمقراطي في فترات انحسار الديمقراطية عن أكثر مناطق العالم، وفي مراحل كانت فيها الأنظمة الاستبدادية تبسط ظلها على أكثر دول العالم الثالث وعلى نصف القارة الأوروبية.

### دروس مستفادة

إن الظرف الأنسب للانتقال هو ضعف الفاعل الخارجي. ومن التجربتين السويسرية واللبنانية يتبين لنا أن انحسار تأثير الفاعل الخارجي يتحقق مع توفر شرطين: الأول هو تعدد وتناقض المصالح الأجنبية بحيث يعطل الواحد منها تأثير الآخر، أو يخفف منه مما يمنح البلد الذي يتأهب للانتقال إلى الديمقراطية حيزاً أوسع من حرية التصرف والقرار. الثاني عندما يغلب على العلاقة بين هذه الأطراف الدولية طابع الصراع والتنافس السلمي والسياسي وإلا فإن

دخولها الحرب ضد بعضها البعض قد يهدد بجر بلد الانتقال إلى الديمقراطية بتحوله إلى أرض قتال وصراع مسلح بين الأطراف الدولية مما يعطل عملية الانتقال.

١- إن فرض الانتقال إلى الديمقراطية 'من فوق' ومن قبل طرف خارجي قد ينجح في حالات استثنائية مثل النموذج الياباني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن تجربتي سويسرا ولبنان تؤكدان على استثنائية الحالة اليابانية وباعتبار أن انفراد طرف خارجي بالتحكم في أوضاع البلد المعني لا يسهل الانتقال إلى الديمقراطية. ما عدا ذلك فإن مساندة أطراف خارجية للتحويل الديمقراطي في دول غير ديمقراطية يساهم في نجاح هذا التحول.

٢- في المجتمعات التعددية لا يكفي أن يضمن النظام الديمقراطي حق الأكثرية في ممارسة الحكم. ولكن من شروط الديمقراطية أيضا حماية الأقلية وتوفير فرص معقولة لها بالتحويل إلى أكثرية. هذا الشرط حققته التجربة السويسرية بنجاح ، بينما لا يزال مشكلة خلافية في لبنان.

٣- للنخبة السياسية دور كبير في الانتقال إلى الديمقراطية. وحتى تضطلع النخبة السياسية بهذا الدور فإنه يتحتم عليها أن تتمتع بثقافة ديمقراطية وأن تعي مصالحها الاقتصادية فتدرك أن النظام الديمقراطي بما يوفره من حكم القانون ومشاركة شعبية يعزز مصالحها. وكما نرى في تجربتي سويسرا ولبنان، فقد تأثرت النخب السياسية في البلدين بمبادئ الثورة الفرنسية وبقيم الحرية والمساواة في المراحل التكوينية للدولتين، ولعب الوعي الاجتماعي لدى البورجوازية المدنية في سويسرا دورا مهما في تحديد موقفها من النظام السياسي وفي انحيازها إلى الديمقراطية.

٤- ولعب طابع الاقتصاد والإنتاج في المجتمعين السويسري واللبناني دوره في بلورة النظام السياسي. فالإقتصاد في البلدين يعتمد إلى حد كبير على المجهود الإنساني. ويمكن للمرء أن يجد في تجربة البلدين وانتقالهما إلى الديمقراطية ما يدعم التحليلات التي تربط بين الإقتصاد الريعي والمجتمعات الهيدروليكية من جهة، والعجز الديمقراطي من جهة أخرى.

### المراجع العربية

- رباط، ادمون. التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٢)
- زين، احمد. محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته: ١٩٢٦ - ١٩٩٠ (بيروت: مجلس النواب - المديرية العامة للدراسات والبحوث، ١٩٩٣)

### المراجع الأجنبية

- El - Solh, Raghid. Lebanon and Arab Nationalism: National Identity and State Formation (London: I.B. Taurus Publishers and Centre for Lebanese Studies, 2004)
- Linz. Juan. And Alfred Stepan, Problems of Democratization and Consolidation: Southern Europe, South America and Post Communist Europe (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1996).
- Seton - Watson, Hugh. Nations and States (London: Methuen, 1977)
- History - switzerland.Geschichte - schweiz.ch/ - 31k

## المنافشات

رئيس الجلسة: ضياء الفلكي

٣ - ١ أحمد الشاهي

هل من الممكن أن يُعاد تشكيل نظام لبنان لعمل كانتونات على غرار ما هو قائم في سويسرا؟

رغيد الصلح، مقاطعه، هذا يحدث تلقائيًا..

٣ - ٢ جورج القصيفي

إذا ما انطلقنا مما طرحت: كمرحلة أولى التوافقية ثم الديمقراطية العادية، فما هي الفترة التي تراها مناسبة للديمقراطية التوافقية في لبنان حتى يتم الانتقال إلى الديمقراطية التعددية حيث تكون المواطنة هي الأساس؟ ويشغلني حاليًا موضوع الوصول إلى لبنان اللاطاني والوصول إلى مرحلة المواطنة.

٣ - ٣ عبد الوهاب الأفندي

القضية التي أثيرت الآن تعيد طرح القضية التي تكلم عنها الدكتور علي الزميع عن وضع القبيلة في النظام السياسي العربي. الديمقراطية التوافقية تتعامل مع الكيانات المكونة علي أساس إنها دول أو كيانات تتفاوض، في حين أن الديمقراطية العادية تتعامل مع الأفراد وبها نوع (وهذا مهم) من السيولة والمرونة فيما يتعلق بالاستجابة للواقع، فهي مثل السوق. أما في النظام التوافقي، فالمرونة محدودة والفرد قد لا يكون عنده خيار غير الانتماء إلى الطائفة، وقد لا يريد الانتماء للطائفة أو القبيلة ويريد أن يشكل كيانًا آخر. ففي لبنان يوجد حزب شيوعي لا أدري ما هويته الطائفية، لكن هناك محدودية ولا أريد أن أسبق بالأحكام وأقول أن هذه فترة انتقالية بالضرورة، لكن هذه الأمر يجعلنا نقدم ثلثًا هامًا، هو كيف يمكن الاستفادة من هذا النموذج؟ خاصة أننا نري في دول عربية

أخرى التي تطورت باتجاه كنا نظن أنه بعيد الطائفية (مثل العراق ومصر وسوريا) وقد عادت الآن لهذا التوجه الطائفي، فربما يكون الأمر يحتاج لعمق في التفكير. كيف يمكن التعامل مع الظاهرة وتعميمها (التعددية الطائفية والقبلية وخلق نظام ديمقراطي يتعامل مع هذه الظاهرة) أي خلق نظام ديمقراطي يتعامل مع هذه الظاهرة؟

### ٣ - ٤ خديجة صفوت

القياسات بين لبنان وسويسرا موضوعية ومنطقية ولكن البعد الاقتصادي يختلف، وقد أشرت إلى هذا العامل بدون التركيز عليه، وما العوامل التي أدت لثراء سويسرا؟ هل الهجرة من الخلافت الإسلامية جاءت بأثرىء بعض الأقسام إلى سويسرا وغيرها؟ وهل كان الاضطهاد الكاثوليكي في إسبانيا وراء هجرة المال أو ما أسميه رأس المال الهارب إلى سويسرا؟ وهل باتت هجرة الأموال بهذا الوصف من أسباب ثراء سويسرا؟ هذا إن كان لدى سويسرا - زيادة على الثروات المهاجرة حول العالم نهاية القرن الخامس عشر مثلا - وإن كان لدى سويسرا ما هو أهم من النفط وهو رساميل عولمية ومودعات من المعادن النفسية والتحف فقد باتت الأخيرة أهم من العملة وأجائاً من الذهب. وإلى ذلك فقد تراكم مزيد من تلك التحف والودائع وغيرها في مصارف سويسرا منذ ما بين الحربين على الأقل. وعليه فالبعد المالي العاصم لسويسرا، بوصفها الآن خزينة العالم، غائب في لبنان. فلبنان ليس لديه ثروات تذكر إلا بقدر ما لديها بعض الثروات الفردية.

وإذا تأملت حالتى سويسرا ولبنان نجد أن كليهما فائض إنتاج إمبراطوريات سابقة علي الرأسمالية سواء النمساوية - المجرية أو العثمانية. وعليه أرى أنه بالنظر للبنان، فإن القياس سيكون أوقع بين لبنان والسودان وربما اليمن بالأخرى. وكنت قد أشرت إلى القياس بين السودان ولبنان في لقاء العام الماضى إلا أن تلك الإشارة قوبلت بنوع من الاستكاف. ولا أعقد ذلك القياس لسبب ذاتى - فتلك حقيقة موضوعية - فهل السودان أقل من أن يضاهى بلبنان؟ وأزعم أن لبنان أقرب إلى اليمن، فحيث أن اليمن ناتج أو محصلة توازن القبائل لا أكثر، فالقبائل اليمنية أغلبها متناحر والشق الثنائى أو الثلاثى يومية ويبدو كالثرة الجوية. وبالمقابل فلبنان حاصل توازن طوائف. ولا يشق ماروني ما لم

يوجد مسلم قبائله والعكس وهكذا. إن البعد القبلي في اليمن كالتنوع الطائفي المائل في لبنان رغم الفترة ما بعد الحداثيّة.

٣ - ٥ على الزميع

في ضوء ما أشار إليه الأخ جورج وأثار انتباهي في شأن الديمقراطية التوافقية، أود أن يكون هناك مزيداً من الشرح حول هل المقصود بالديمقراطية التوافقية أنها مرحلة إلى الديمقراطية القائمة على الأغلبية والمواطنة؟ أم أن هناك احتمال لأن تكون هناك ديمقراطية توافقية دستورية كمرحلة نهائية؟ حسب فهمي الديمقراطية التوافقية مرحلة تؤدي في النهاية إلى ديمقراطية الأغلبية والمواطنة. في لبنان طرحت بشكل معين، لكن من الممكن في تصوري أن تطرح الديمقراطية التوافقية بين المسلمين والأقباط، أو بين البدو والحضر. عندنا في الكويت عندما نوقش قانون الانتخابات كانت القضية قضية توافقية بإعطاء القبائل مقاعد، وبالتالي هذا يلغي مسألة المواطنة. وهذا مجرد تساؤل هل الديمقراطية التوافقية مجرد مرحلة أم لا؟

٣ - ٦ كامل مهدي

الديمقراطية التوافقية تفترض وجود فئات محددة لها معالم معينة، لكن في لبنان الفئات تغيرت، وتتغير، فكان في السابق فئة مسيحية وأخرى مسلمة، الآن يوجد ثلاث فئات، وهناك فئات أخرى أصغر، والآن هناك توازن غير مستقر فإن قنن أو أُطر لهذا التوازن في شكل دستوري فكيف ستعمل الديمقراطية التوافقية في ظل هذا الوضع؟

٣ - ٧ أسامة رشدي

هل وصفك الديمقراطية التوافقية هي حالة مناسبة للحالة اللبنانية أم أننا أمام ديمقراطية طائفية؟ بمعنى مجموعة طوائف تحاول التعايش بشكل ما، لأن الديمقراطية التوافقية قد تكون في مصر، أو في أي دولة أخرى حيث يمكن أن يحدث التوافق بين قوي سياسية أو تيارات سياسية معينة لشكل الدستور أو شكل نظام الحكم. ولكن الحالة اللبنانية هي نوع من التوازن الطائفي، الأحداث اللبنانية الأخيرة أكدت عدم قدرة لبنان

علي الخروج من هذه الحالة، فرأينا حكومة السنيورة مارست بعض القرارات بشكل انفرادي مما أدى لحرب أهلية جديدة. إذن لا يوجد أفق لخروج لبنان في المرحلة القادمة من الحالة الطائفية، بل بالعكس هناك نقطة أشرت إليها وهو التوازن الديموجرافي الذي كان مبنياً عليه التوازن الطائفي القديم هو الآن في سبيله للاضمحلال، فالكثلة المارونية لم تعد كما هي في فترة الخمسينيات بالعكس الآن التوازن الديموجرافي يسير في اتجاهات أخرى، وأعتقد أنهم من أكثر الناس خوفاً من تغيير هذه المعادلة الطائفية التي لو تغيرت ستتغير أمور كثيرة.

### ٣ - ٨ جمعة القماطي

أولاً لدى ملاحظة هي أنني زرت بيروت في فبراير هذا العام، لأول مرة، وشعرت بشعور غريب بالمقارنة بزياراتي لعواصم عربية أخرى كالقاهرة وتونس ومعظم العواصم الخليجية. لاحظت أنني، لأول مرة في عاصمة أو مدينة عربية، أستطيع أن أفكر وأن أعبر بكامل الحرية دون أي خوف. لا أعلم هل هذا لأن لبنان هي واحة الديمقراطية الوحيدة؟ أم بسبب عدم وجود سلطة مركزية في لبنان؟ كما أنني عندما انتقلت من منطقة السوليدير إلي الضاحية الجنوبية شعرت بالانتقال من دولة إلى دولة أخرى.

ثانياً، في قضية الانتقال من الديمقراطية التوافقية إلي ديمقراطية الأغلبية علي أساس المواطنة، لاحظنا أنه في لبنان تغير الاستقطاب من استقطاب مذهب طائفي بحت إلي استقطاب سياسي، مثل تحالف ميشيل عون مع حزب الله، وتحالف عائلة - الجميل - مع الحريري، وهكذا. فهل هناك نوع من التحول في قضية الاستقطاب وضعف الاستقطابات الطائفية المذهبية لحساب استقطابات علي أساس البرامج السياسية؟ وهل هذا تطور في الاتجاه الصحيح؟ وهل سيخدم التحول إلي الديمقراطية علي أساس المواطنة؟

لكن من ناحية أخرى نلاحظ ترسخ دور ما يمكن أن نسميه العائلة الارستقراطية والمال، فكون لبنان لا تملك ثروات طبيعية جعل دور العائلات الغنية دوراً محورياً مما أثر علي الديمقراطية بشكل سلبي، والمال، كما تعلمون، يلعب دوراً كبيراً في تحديد من يصل إلى السلطة وإلى البرلمان، فهل هذا عامل في طريقه إلى الزيادة أم إلى الذوبان؟

أخيراً التحول الديموغرافي في أي اتجاه يسير؟ هذا السؤال يطرح دوماً ويسبب ضيقاً للأخوة في لبنان، خاصة إذا ما نجح المخطط الدولي الماكر، على المدى الطويل، في توطين اللاجئين الفلسطينيين وتجنيسهم في لبنان، وهذا سيحدث تغيير في التوازن الديموغرافي في لبنان، فما هو أثر ذلك على الديمقراطية التوافقية وقضية التوازنات التي عرفت تاريخياً في لبنان؟

٣ - ٩ ناصر الخليفة

دكتور رغيد أشرك. وهناك قضيتان سبقتني الأخ جمعة في الإشارة لهما. ولكن فيما يخص مقارنة لبنان مع سويسرا فيما يتعلق بخلق المال، ففي سويسرا المال تم إنتاجه أولاً من قبل السويسريين، صحيح سويسرا أصبحت الآن خزينة العالم ولكن بجهودهم، أما مشكلة لبنان فهي على الأقل على مدي الخمسين عاما الماضية يُعاد ترتيب الأمور من خلال المال القادم من الخارج لإبقاء نفس الأقطاب والقوى مع تغييرات طفيفة تفرضها ظروف الواقع ضمن فئات معينه. أي إعادة تشكيل المجتمع لصالح نفس الفئات على حساب المواطن العادي، أي دولة الطوائف وليس دولة القانون والمواطن.

السؤال إذًا: كيف يستطيع لبنان الآن أن يخرج من كابوس المال؟ وكيف يمكن خلق ديمقراطية توافقية في ظل وجود أربع أو خمس عائلات في كل مجموعة، هم من يملكون المال ويملكون السلطة السياسية ولديهم تحالفات خارجية؟ كيف يمكن تسمية ذلك ديمقراطية بالمفهوم المتعارف عليه؟

كلنا يتمنى أن يكون لبنان سويسرا العالم العربي وأن تجعل الدول العربية من لبنان واحة الثقافة والتجارة والعلم. كان يمكن للبنان أن يخرج من هذه الدوامة، لكن لن يُسمح له فهناك المال الخليجي والعربي والإيراني والغربي وكلها تعيد نفس الأشخاص، وبعض من شارك في قتل أكثر من ٢٠٠ ألف شاب لبناني هم جزء من من يحكم لبنان اليوم.

عندما أتى السيد سعد الحريري إلي واشنطن وطلب مقابلة مجموعة من السفراء، والتقينا به وبدأ يتكلم معطيًا انطباع بأن الولايات المتحدة ستغير العالم، وبعد أن تحدث

كثيرون عن ضرورة التركيز على محكمة قتلة الحريري، قلت مخاطبًا الحريري "إن لبنان قتل منه ٢٠٠ ألف شاب خلال الحرب الأهلية وبعض القتلة جزء من الذين تتعامل معهم اليوم، وأن والدك هو الوحيد الذي يده غير ملوثة بدم هؤلاء، أما الآخرون فلا مانع لديهم - وهم أمراء الحروب - من هدم كل شيء بناه والدك وبناء الشعب اللبناني لأنهم يستفيدون من الحروب والأزمات". ومن هنا فعندما تنظر إلى تركيبة لبنان الحالية ترى أن من يملك المال هم نفس الأشخاص. لا حل في لبنان، إلا إذا رضي الله عليه وأصبحت الدول العربية المحيطة به ديمقراطية ورفعت أيديها عن لبنان. إن جوهر الموضوع هو كيف يستطيع لبنان أن يخرج من قبضة المال الفئوي والمال الأجنبي الميسيس؟

٣ - ١٠ عبدالفتاح ماضي

في ضوء فشل التوافقية في لبنان على مدي نصف قرن، وبالاستفادة من تجارب الآخرين في دول أخرى غير سويسرا وبلجيكا وهولندا، أود أن أسأل: هل من الممكن أن يتجه الحديث في لبنان وحول لبنان إل حلول أخرى قدمت في دول أخرى اتسمت بتنوع عنصرها السكاني؟ فتجربتا ماليزيا والهند قدمتا آلية أخرى هي "التجمعات العابرة للقوميات أو الأديان"، أي حزب عريض يجمع تيارات مختلفة لاً من الأحزاب الطائفية، فهل يمكن الحديث عن هذا في لبنان؟ وماذا عن الاستفادة من تجارب دول مثل كندا والولايات المتحدة وإستراتيجية بوتقة الصهر وإلغاء الطائفية بشكل عام والاتفاق علي تبني آليات أخرى لإيجاد أغلبية بلا طائفية؟

٣ - ١١ سعيد الشهابي

في شأن مسألة العلمانية (secularism)، هل ما يقابلها هو الدين أو الولاء؟ بمعنى عندما نتحدث عن الديمقراطية الغربية ونريد نقلها للعالم العربي فيبدو لي أننا نواجه مشكلة لأن عندنا أمور تتعلق بالولاء ففي حين الديمقراطية الغربية قائمة علي العلمانية ولا يوجد ولاء. أما عندنا فيوجد ولاء للدين وللقبيلة وللمذهب، ولا يمكن الفكك من هذه الولاءات. في الغرب هذه الولاءات نادرة جدا وبالتالي عندما نتحدث عن مجتمع علماني (secular) فديمقراطية تناسبه تمامًا، ولكننا إذا نقلنا الديمقراطية الغربية لمجتمعاتنا سنواجه بتلك الولاءات وسنتورط في كيفية تطبيقها مع وجود هذه الولاءات.

ولذلك نتحدث عن ديمقراطية توافقية وتوزيع محاصصة في العراق مثلاً ، ولهذا أين الديمقراطية في العراق من المفهوم الديمقراطي النقي في المصطلح الغربي؟ في العالم العربي لو أنك شيعي فإنّ ولاءك لإيران أيا كنت في مصر، البحرين، العراق، لبنان، ولا تحسب كمواطن أو كعربي، وإنما كإيراني، أي الولاءات متعددة والإنسان يحاسب علي انتمائه الديني أو القبلي أو المذهبي، وبالتالي كيف نوفق بين الديمقراطية كما قامت في مجتمعات علمانية بلا ولاء لأي جهة، ومجتمع موزع إما طائفياً أو قبلياً؟

### ٣ - ١٢ علي خليفة الكواري

أود أن أؤكد على نقطة هامة هي أن الديمقراطية التوافقية هي حل لوضع يشبه بدايات الحرب الأهلية في مجتمع معين، غير أنهولاً وقبل كل شيء هي ديمقراطية، أي لا بد أن يكون بها كل الضوابط والآليات والمؤسسات الموجودة في الديمقراطية. ولهذا فالديمقراطية التوافقية حل توافقي، مرحلي، تكتيكي، لحل مشكلة آنية، ولكن في المستقبل يجب أن تعود الديمقراطية، بمعنى آخر تعود الديمقراطية بدون كلمة التوافقية.

ولهذا جاء تعريف الديمقراطية على أنها تعاقد مجتمعي متجدد. وبدون كلمة "متجدد" لا تكون ديمقراطية لأن الأجيال تتغير والتوازنات تتغير، فلو حدث توافق في فترة معينة لأسباب معينة، خوفاً من الحرب الأهلية أو ما شابه فهذا ليس معناه الاستمرار. في لبنان أعتقد أن التوافق الذي حدث عام ١٩٤٣ كان ضرورياً لبقاء لبنان كدولة توافق، أي حدث توافق على شيء معين، ويفترض أن هذا التوافق يكون لوقت معين. في ١٩٥٥ اختلت التوازنات فقامت الاضطرابات، وفي ١٩٧٠ غابت التوازنات فاندلعت الحرب الأهلية، وهكذا.

ولهذا ففي اعتقادي أن الفرق بين سويسرا ولبنان هو أن التوافق في سويسرا كان مرحلياً أيضاً، لكنه، في تقديري، لا يمس أي مبدأ من مبادئ المواطنة أو مبدأ الفصل بين السلطات أو مبدأ لا سيادة لفرد أو قلة، وأعتقد أن طبيعة المجتمع السويسري لامركزي، وبالتالي تتنازل الدولة عن الكثير من السلطات المركزية للمجتمع.

وفي تقديري أن دستور الكويت دستور على سبيل المثال هو دستورا توافقيا، وكان لابد أن يكون هكذا لحدوث الانتقال الديمقراطي، فبدون أن يضمن الدستور للأمير مكانة معينة، ربما لم يوجد دستور الكويت أو يتم الانتقال في الأساس. فالسلطة هناك ليست ملكية ودستورية بمعنى الكلمة وليست أيضا سلطة فرد اوقلة، وإنما هي سلطة مقسومة بين الاثنين الشعب والحاكم يجب أن يتفقوا المافيه المصلحة العامة وهذا التوافق ضروري لاستمرار تجربة الكويت المتميزة نسبيا بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون.

وفي الوقت الحاضر يوجد في المجتمعات العربية أيضا صراع بل شقاق حول موضوع الشريعة ومكانتها في التشريع وهذا الأمر يجب القيام بالمقاربات الأزمنة للتوافق حوله بما يعطي لجوهر الشريعة السمحة مكانها ولا يخل بمبادئ ومؤسسات واليات وضوابط نظام الحكم الديمقراطي.

يدور الصراع في مجتمعاتنا حول جوانب شكلية وأخرى جوهرية تخص الشريعة ومكانتها في التشريع، ماهي الشريعة ما المقصود بها؟ هل هي مصدر رئيسي للتشريع أم المصدر الرئيسي؟ ومن يكون له القول الفصل في الحكم بالتعارض مع مبادئ الشريعة هل هي محكمة دستورية أم رجال وعلماء الدين؟ البعض يري أن الديمقراطية لا تقبل أية قيود، غير أنه لابد من الإدراك أنه لتأسيس أي نظام ديمقراطي في الأغلبية العظمى من الدول العربية، لابد أن تؤخذ مبادئ الشريعة في الاعتبار وان تكون قيودا دستوريا علي المشرع تنظر في تعارض القوانين مع مبادئ الشريعة المحكمة الدستورية مثل كافة القيود الدستورية التي يتم الوفاق حولها، وهذا توافق، قد لا يتناسب مع الديمقراطية الليبرالية، لكنني أعتقد أنه لا يجوز أن تكون فيه مشكلة.

٣ - ١٣ تعقيب ختامي: رغيد الصلح

هناك عدة أسئلة تناولت مسألة الانتقال ليس من الاستبداد إلي الديمقراطية، وإنما من الديمقراطية التوافقية إلي ما بعدها، وفي هذا المجال هناك مقاربتان. المقاربة الأولى تقول بحتمية الانتقال من الديمقراطية التوافقية إلي الديمقراطية الأكثرية (majoritarian system). فإذا طبقت الديمقراطية التوافقية بدقة وعناية فإنها تنفي نفسها بنفسها. شيء من هذا حدث في لبنان، فعندما جاء إلي الحكم فؤاد شهاب، حاول تطبيق بعض المبادئ العامة للديمقراطية التوافقية، فبدأ المشاعر الطائفية قوية وانتهى وقد قلت هذه المشاعر

الطائفية وأصبح الشعور الوطني أقوى. وفي ذلك الوقت كان هناك حرص شديد على نشر المساواة، والعسكري المسلم كان ينتظر مسيحيًا يُعدم معه (حادثة شميستان الشهيرة)، وكان المسلم لا يدخل الجيش إلا إذا وجد مسيحيًا يدخل معه ، هذا الحرص أدى في النهاية إلى التخفيف من الطائفية.

المقاربة الأخرى تقول أنه ليس بالضرورة حدوث ما سبق، وأن الأفضل أن يحدث ذلك لدى النخبة السياسية التي على درجة عالية من الوعي السياسي والانتماء الوطني، والتي تستطيع ممارسة ما يشبه الهندسة الوطنية لتذويب العوامل الطائفية. ونذكر هنا نموذج نهرو حيث كان حريصًا على تذويب الولاءات والعصبيات التي تحدثت عنها، ونجح إلى حد كبير في إطار حزب المؤتمر. لكن بالإشارة إلى ما قاله دكتور عبدالفتاح ماضي أقول أن التجربتين الهندية والماليزية من التجارب الديمقراطية التوافقية بامتياز، وكانت ضمن الحالات التي درسها جيبهارت. والسؤال هو: كيف يمكن مراعاة التنوع الفئوي - وليس الديني بالضرورة - في المجتمعات للحفاظ على الديمقراطية وتنميتها وصولاً إلى الديمقراطية القائمة على المواطنة؟

أما مسألة الكانتونات وسؤال الأستاذ جورج، أرى أنه في لبنان هناك ميثاق الطائف الذي أنهى الحروب في نهاية الثمانينيات. وفي هذا الميثاق تم الاتفاق على تشكيل هيئة وطنية من أجل وضع برنامج للانتقال من نظام ديمقراطي توافقي إلى النظام الديمقراطي الأكثرية. وفي الأصل النخب السياسية اللبنانية منذ أن وصلت للحكم في لبنان وحتى اليوم تريد الخلاص من الديمقراطية التوافقية إلى الأكثرية، ولكنهم لا يعملون بشكل كافي للوصول إلى هذا الهدف.

وهناك تساءل هام: هل يمكن الانتقال؟ الإجابة هي إن الديمقراطية التوافقية موجودة في مجتمعات متقدمة وعريقة مثل بلجيكا، هولندا، لكن الآن في بلجيكا يبدو أن المشاعر الفئوية أصبحت عالية لدرجة تهدد وحدة الدولة البلجيكية. سأل دكتور عبدالوهاب الأفندي حول كيفية التعامل مع هذه المكونات. أعتقد أنها مسألة ليست بسيطة. لقد شرحت الديمقراطية التوافقية ولكني لست منحازا لها، بالعكس أؤمن أن النظام الأفضل هو الذي يكرس الحريات الفردية، وأنا ضد أن يستبد فرد أو قلة بالمجتمع أو أن تستبد الأكثرية، وتفرض نظام الأكثرية الأبدية. فإذا كان المجتمع بالأساس منقسمًا على أساس عرقي أو

ديني أو فنوي أو عقائدي معين كما في الهند، مثلاً ، فالحزب الفائز يستطيع أن يستمر في الحكم للأبد خلافاً للفئات الأخرى التي تشكل أقلية وقد يصبح هذا الوضع مؤبداً. وهذا يضع حداً لفكرة تداول السلطة، أو لانتقال الحكم من فريق لآخر، ويضع حداً لفكرة المعارضة التي تطمح إلى الوصول للسلطة في وقت من الأوقات لوضع برنامجها موضع التنفيذ. الديمقراطية أيضاً في جوهرها هي تداول للسلطة، هي التغيير. وكما قال "توني بن" فإن هناك أربعة تساؤلات تحدد ما هي الديمقراطية التي أن تقول للحاكم أولاً من أنت؟ ثانياً من أين أتيت؟ ثالثاً ما كم أنت باق في السلطة؟ ورابعاً كيف نستطيع التخلص منك؟ ولهذا مسألة تداول السلطة غاية في الأهمية.

لهذا أتصور أنه لا بد من وجود نخبة سياسية وفريق سياسي مؤمن وملتزم، بشكل حقيقي، بالديمقراطية ويعمل على تطوير المجتمعات من أجل تذويب الفروقات إلى أبعد حد ممكن، بحدود أن تبقى فروقات وظيفية وربما ثقافية ولكن دون أن تؤثر تأثيراً كبيراً على وحدة المجتمع وحيوية النظام الديمقراطي.

البعد الاقتصادي هام ولكن حتى الآن في المنطقة العربية لا توجد طبقات اجتماعية تعي ذاتها لذاتها. في لبنان الوعي الطبقي مرتبط بالولاء السياسي، ولهذا لازال الشعور الطبقي والإنسان الاقتصادي العربي لم يتكون بعد، غير أن البعد الاقتصادي والاجتماعي موجود بقوة الآن مع غلاء الأسعار في لبنان والمنطقة العربية.

حول سؤال هل الديمقراطية التوافقية تكتيك سياسي؟ يجب أن نعود إلى التاريخ، فعندما صدر الدستور قال الدستور إن التوافقية مؤقتة، وفي عام ١٩٤٣ جاء، في بيان وزاري، أن ساعة القضاء على الطائفية ستكون ساعة وطنية مباركة. لبنان لم يبلغ حداً من الإثباع الطائفي كما هو الآن مع الأسف الشديد.

فيما يختص بالمتغيرات، نعم هناك فعلاً متغيرات، ولكن هناك نقد ديمقراطي توافقي لهذه المسألة، أي يجب أن تكون المؤسسات الديمقراطية في أي بلد من البلدان تملك من الحساسية والمرونة بحيث تستطيع تستوعب وتتأقلم مع المتغيرات سواء اجتماعية أو اقتصادية أو ديموغرافية. ولهذا في لبنان هناك قوة شيعية صاعدة لم تجد لها مكاناً في الإطار الديمقراطي بحيث تستطيع أن تتعامل مع النظام تعاملًا كاملاً من خلالها. وبذلك

كان هناك، في كثير من الأحيان، شباب يشعرون بالتهميش ومن ثم يلجأون إلى قوي غير ديمقراطية وإلى نخب مضادة للتعبير عن أنفسهم ولمحاولة دخول الحياة العامقلاً من البقاء خارجها. عندما تفسح المؤسسات الديمقراطية الباب أمام جميع اللبنانيين لدخول الحلبة السياسية ستكون هناك ديمقراطية بشكل سليم.

الديمقراطيون التوافقيون يعتبرون أن الديمقراطية التوافقية ليست حالة خاصة بدول معينة، لكن من أصل ١٥٠ دولة بالعالم، هناك ١٠ دول ينطبق عليها التوصيف اليعقوبي الفرنسي للدولة القومية، سائر الدول الأخرى، أي ١٤٠ دولة كل واحدة منها تتكون من فئات متنوعة، والنظام الديمقراطي الأنجح هو الذي يدمج هذه الفئات المتنوعة في الحياة العامة والمؤسسات الديمقراطية. هل الدمج عن طريق النظام الديمقراطي الأكثر أم النظام المبني على المواطنة؟ أم عن طريق نظام الديمقراطية التوافقية؟ كلها أسئلة مشروعة ومن المهم تخصيص حوارات وندوات موسعة لها.

صحيح هنالك تحالفات عابرة للطوائف والفئات في لبنان، وفي سويسرا وفي غيرها. وبالنسبة للمثال الماليزي، الذي تحدث عنه بكفاءة الدكتور عبدالفتاح، الائتلاف الكبير الذي نشأ هو ائتلاف عابر للفئات والطوائف بعضها سياسي وبعضها قومي وبعضها ديني. وفي لبنان هناك هذا النوع من التحالف بين ميشيل عون وهو أكبر كتلة مسيحية مارونية في مجلس النواب مع حزب الله هو تحالف عابر للطوائف، لكنه لا يزال قواعد الانطلاق فيه طائفية. وهل يمكن أن يتحول تيار المستقبل إلى تيار وطني بالمعنى الحقيقي بالمعنى العابر للطوائف؟ وهل يفتح حزب الله باباً لجميع اللبنانيين الذين يريدون مقاومة العدو وبناء دولة لبنانية تخلو من الفساد والتخلف؟ كلها أمور مطروحة.

دور المال مشكلة كبيرة في لبنان، لقد سمعت عن شخص يعمل في مؤسسة أمنية قال أنه في دائرة انتخابية في مدينة من مدن لبنان كان هنالك أحد الممولين يدفع مرتبات شهرية لـ ٢٥٠٠ مواطن مقابل الولاء له انتخابياً فقط، في الماضي كان الممولون الذين يدخلون الحياة السياسية كانوا يأتون لموسم الانتخابات، ويشترون الأصوات، لكن كان عند الناخب اللبناني وسيلة لتأديب هؤلاء بأن يقبض الناخب الأموال ويذهب ويصوت لخصومهم. الآن تغير الموقف كلياً، أصبحت كل الماكينات الانتخابية في لبنان ملكية خاصة، باستثناء الماكينات الانتخابية التي تنشأها الأحزاب العقائدية، وأرجو ألا يعتبر هذا

إهانة لأي طرف. حتى الأحزاب العقائدية - سواء كانت دينية أو مادية - أصبحت تملك إمكانات مادية هائلة. لو سحب عنصر المال من الساحة السياسية لتبدل الوجه السياسي للبنان كليةً. في لبنان هناك ٤٠ في المائة من سكانه تحت خط الفقر.